



وبدأت الدائرة، أنه "تم تنظيم محضر ضبط أصولي، وعرضه على قاضي محكمة تحقيق النجف المختصة بالنظر في قضايا النزاهة، الذي قرر استقدام مدير التخطيط العمراني في المحافظة سابقاً ومدير بلدية النجف ومعاونيه الفني، إضافة إلى سبعة متهمين آخرين وفق أحكام المادة (340) من قانون العقوبات".

وختمت، "وكانت الهيئة قد اعلنت في 15/7/2021 عن قيامها باسترجاع 143 عقاراً مملوكة للدولة خلال النصف الأول من العام الجاري تصل أقيامها لأكثر من 44 مليار دينار"، مبينة ان "تلك العقارات استملكت أو تم التجاوز عليها بصورة مخالفة للقانون".